العاملة لجعل تنفيذ هذه الاهداف ممكنا .

وبما ان الاهـداف السياسية والعسكرية تحتل المرتبة الاولى من حيث اهميتهـا نظرا لارتباطها بوجود اسرائيل نفسه فان الاهداف الاقتصادية المرسومة تصبح جزءا لا يتجزأ من استراتيجية اسرائيل الشاملة في المنطقة التي تقوم الحكومة الاسرائيلية بتنفيذها . من هنا فان الدور المرسوم للقطاع العام يجمع بين المشاركـة والمراقبة في عملية مسح وتوزيع موارد اسرائيل المتاحـة من مصادر داخلية وخارجية بين مختلـف النشاطات الاقتصادية .

هنالك أربعة اهداف اقتصادية رئيسية ثابرت عليها الحكومـة الاسرائيلية في العقدين الاخيرين وان كان الاهتمام ينصب على هدف اكثر من غيره في فترات زمنية مختلفـة . وهذه الاهداف هي : **اولا** : تحقيق معدل النمو الاقتصادي في حدود ١٠ ٪ سنويا بالاسعار الثابتة . اي ان الزيادة **الحقيقية** في مستوى الناتج الوطني تساوي ١٠ ٪ بينما الزيادة النقدية تفوق ذلك والفرق بين الاثنين يمثل الارتفاع في مستوى الاسعار العام . **ثانيا** : استيعاب كافة المهاجرين وتوفير فرص العمل لهم حسب كفاءاتهم وقدراتهم الانتاجية . **ثالثا** : تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستقلال الاقتصادي ، وهو ما اصطلح البعض علـى تسميته « بالاكتفاء الذاتي » . ورغـم انه من الصعب علميا تحديـد ماهية « الاكتفاء الذاتي » نظرا لارتفـاع مستوى المعيشة ورغبة الجمهور في الحصول عـلى المزيد من السلع الاستهلاكية والانتاجية ، فان اسرائيل كانت تضع مقاييس معينـة للوصول الى هذا الهدف مثل اعتماد نسبة معينة في الصادرات الى الـواردات او تحديـد العجز في الميزان التجاري بمبلغ معين . **رابعا** : تقديم خدمـات عامة على نطاق واسع لجميـع المواطنين .

الى جانب هذه الاهداف كانت السلطات الاسرائيلية تحاول دوما منع مستوى الاسعار من الازدياد بنسبة تفوق الزيادة في الناتج الوطني ، كما انها كانت تحاول دوما تعزيـز القدرة التنافسية للسلع الاسرائيلية في الاسواق العالمية . لذلك فان اي دراسة تحليلية لدور كـل من القطاعـين الخاص والعام في اسرائيل لا يمكن فصلها عـن الاهـداف الاقتصادية . فهذه القطاعات هي الاطار المؤسسي الذي تعمل من خلاله وسائل الانتاج المختلفة في اسرائيل .

(٣)

استعراض تاريخي للاقتصاد الاسرائيلي

من أجل الالمام بكافة التطورات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الاسرائيلي في العشرين سنة الاخيرة وبالتالي تحديد الدور الذي لعبه كل من القطاع الخاص والقطـاع العام ، فانه من الضروري أن نستعرض الفترات الرئيسية التي مر بها الاقتصاد المذكور ونوع المشاكل التي واجهها ودور كل قطاع في حل هذه المشكلات . وان المتتبع لسير الاقتصاد الاسرائيلي على ضوء اهدافه ، وامكانياته ومشاكله يمكن ان يقسم الفترة التي مضت من عمـره الى خمس فترات رئيسية هي عـلى الوجـه التالي : ١ ــ فترة التقشف الاقتصادي ما بين عامي ١٩٤٨ ــ ١٩٥٢ . ٢ ــ فترة النمو السريع مـا بين عـامي ١٩٥٣ ــ ١٩٥٩ . ٣ ــ فترة الاندماج في الاسواق العالمية وتوجيه مزيـد من الموارد صوب القطاع الصناعي خلال الفترة مـا بين ١٩٦٠ ــ ١٩٦٤ . ٤ ــ فترة الركـود الاقتصادي ما بين ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧ حيث ظهرت مشاكل البطالة . ٥ ــ فترة ما بعـد الخامس من حزيران من عـام ١٩٦٧ ، وهي فترة تميزت بنمو سريع لقطـاع الدفاع والتسلح اذ وصلت اعتمادات وزارة الدفاع الى ارقام قياسية لم تبلغهـا من قبل حيث بلغت حوالي ٢٥ ٪ من مجمل الناتج القومي .

وخلال هـذه الفترات المتعاقبة كان دور القطاع العام يتحـدد وينكمش تبعا للظروف